

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٥٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى أن يُظهر المجتمع الدولي العزيمة السياسية القوية التي تتطلبها تعبئة واستخدام المعرفة العلمية والتقنية القائمة للتخفيف من الكوارث الطبيعية، وازعاً في اعتباره، بوجه خاص، احتياجات البلدان النامية،

وإذ ترحب بالخطوات الإيجابية المتخذة من قبل ما يقرب من مائة حكومة في إنشاء لجان وطنية أو مراكز تنسيق لحفز وتنسيق أنشطة التخفيف من الكوارث بلوغاً للهدف والرامي المحددة للعقد،

وإذ تعيد تأكيد المسؤولية الهامة الملقاة على عاتق منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي من أجل التخفيف من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة وتنسيق عمليات الإغاثة والتأهب لها والوقاية منها،

وإذ ترحب بإنشاء المجلس الخاص الرفيع المستوى، الأمر الذي يكمل الترتيبات التنظيمية للعقد الذي دعا إليها القرار ٢٣٦/٤٤، وبالدورة الافتتاحية للمجلس، المعقودة في نيويورك في ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بمناسبة اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية،

وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان التي قدمت دعماً سخياً لأنشطة العقد عن طريق تبرعات شملت إعارة الموظفين وتطوير وتنفيذ المشاريع الرامية إلى الحد من الكوارث، واستضافة الأنشطة أو الاجتماعات ذات الصلة بالعقد،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن العقد، الذي يحتوي الإضافة التابعة له إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص الرفيع المستوى والتقرير السنوي الأول للجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد<sup>(١٩)</sup>،

١ - تؤيد إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص الرفيع المستوى وتشجع أعضاء المجلس على الإقدام بكل عزم على تنفيذ مهامهم، مع إيلاء اهتمام خاص لزيادة وعي الجمهور لإمكانيات الحد من الكوارث ولتعبئة الدعم لأنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية من الحكومات ومنظمات التمويل ومجتمع الأعمال التجارية؛

٢ - تؤيد أيضاً التوصيات الواردة في التقرير السنوي الأول للجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد<sup>(٢٠)</sup>، وهي تقر في الوقت نفسه بأن قيام البلدان المعرضة للكوارث بتنفيذ الأهداف

وذلك من خلال زيادة الجهود الرامية إلى تحسين فرص التمتع بالتسهيلات والترتيبات القائمة، والتوسع في استخدامها، وتشجع على مواصلة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة، والتوسع في تطبيقها، حسب الاقتضاء، وهي التدابير التي من قبيل التنازل عن الديون مقابل أصول رأسمالية، والتنازل عن الديون مقابل حماية الطبيعة، والتنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية، باعتبارها إسهامات في معالجة مشاكل الديون الخارجية لجميع البلدان النامية المدينة المعنية؛

١٠- تلاحظ حالات الإعفاء من الديون وتخفيض الديون على نطاق واسع التي وافق عليها نادي باريس لصالح بلدين متوسطي الدخل؛

١١- تشدد كذلك على الحاجة إلى مواصلة النظر، في المحفل الملأ، في التدابير المناسبة لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان المدينة ذات الدخول المنخفضة والبلدان ذات الدخول المتوسطة الدنيا؛

١٢- تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم الدعم لبرامج تخفيض الديون وخدمة الديون مع المرونة اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية الثابتة، وتحث أيضاً على منح اهتمام جدي لمواصلة العمل على إيجاد حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بخدمة الديون، بما في ذلك البلدان المدينة أساساً لجهات دائنة رسمية أو للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٣- تقر أيضاً بالحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكة سلامة اجتماعية للفئات الضعيفة الأشد تضرراً من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، ولاسيما الفئات ذات الدخول المنخفضة، ضماناً للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛

١٤- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٤٩/٤٦ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٢٠٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي أعلنت فيه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، و ١٨٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

(١٩) Add. I و A/46/266-E/1991/106

(٢٠) Add. I و A/46/266-E/1991/106، المرفق الثاني.

بقرار المجلس ٥١/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالقرارات التي اتخذتها أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٥ وقرارات الأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى ،

وإذ تحيط علماً بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (XXXV)/RES/553 المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ،

وإذ تعرب عن استمرار قلقها إزاء الآثار المستمرة الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل على حياة وصحة السكان ، وخاصة الأطفال ، أولاً وقبل أي شيء آخر في المناطق المتضررة في بيلاروس وأوكرانيا وجمهورية روسيا الاتحادية السوفياتية ، وأيضاً في البلدان الأخرى المتضررة من كارثة تشيرنوبيل ،

وإذ تدرك الحاجة إلى زيادة تعزيز تنسيق الجهود النشطة لإجراء دراسة دقيقة على الآثار الإشعاعية والطبية والاجتماعية - الاقتصادية والنفسية والبيئية المترتبة على تلك الكارثة ، وتخفيفها وتقليلها ، وكذلك الآثار طويلة الأجل التي يمكن أن تترتب عليها ، بما في ذلك الآثار الناجمة عن التلوث العابر للحدود ،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات شاملة عن جميع جوانب هذه الكارثة التي لم يسبق لها مثيل لغرض تلافي حدوث كوارث مماثلة في المستقبل ،

وإذ ترحب بالتضامن الدولي المتزايد مع ضحايا تشيرنوبيل ، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع ، فضلاً عن مساهمة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والأوساط التجارية والهيئات العلمية والأفراد ، في تنمية التعاون من أجل تخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل ،

وإذ تلاحظ مختلف عمليات تقييم الآثار الإشعاعية لحادثة تشيرنوبيل ، ولاسيما تقرير اللجنة الاستشارية الدولية<sup>(٢٢)</sup> الذي قدم ونوقش في المؤتمر المعقود في فيينا في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ ، وإذ تسلم بضرورة إجراء دراسة أخرى ،

وإذ تؤكد على أنه من الجوهري بلوغ أعلى مستويات متاحة من السلامة في توليد الطاقة النووية والحفاظ على هذه المستويات ، بما في ذلك الحماية من الإشعاع ، وتشجيع التعاون تحقيقاً لهذا الهدف في جميع أنحاء العالم ، لاسيما في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلت مؤخراً للتوصل إلى إغلاق محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل ، وإذ تؤكد الحاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة تقنية لهذا الغرض ،

(٢٢) انظر : مشروع تشيرنوبيل الدولي : نظرة عامة ( فيينا ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ١٩٩١ ) . ( صدر بالانكليزية فقط ) .

التي حددتها اللجنة يشكّل تقدماً كبيراً في سبيل الحد من أثر الكوارث أثناء العقد ؛

٣ - تؤيد كذلك اقتراح اللجنة العلمية والتقنية بشأن القيام في عام ١٩٩٤ بعقد مؤتمر عالمي لممثلي اللجان الوطنية للعقد<sup>(٢٣)</sup> يجمع بين مشاركين ينتمون إلى مجموعة متنوعة واسعة من قطاعات الأنشطة ، بما فيها القطاع العلمي والتكنولوجي ، وقطاعي التجارة والصناعة ، فضلاً عن الجماعات غير الحكومية ، وبشكل إسهاماً جوهرياً في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد ، الذي دعا إليه القرار ٢٣٦/٤٤ ؛

٤ - تشني على المبادرات التي سبق أن اتخذتها البلدان المعرضة للكوارث للحد من قابليتها للتعرض ، وتشجعها على مواصلة انتهاز سياسات وطنية للتخفيف من الكوارث وتنفيذ تلك السياسات خلال العقد في سياق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ، وازعة في اعتبارها الأهداف التي اقترحتها اللجنة العلمية والتقنية كمقياس للتقدم المحرز في مضار الحد من الكوارث ؛

٥ - تؤكد فوائد الاجتماعات الإقليمية برؤساء اللجان الوطنية ، وذلك كاجتماع الذي نظمته في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والمكتب الإقليمي للأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ؛

٦ - تدعو الحكومات إلى تعجيل الاتصال والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي بغية تقاسم الخبرات القيمة ونقل المعرفة العلمية والتقنية في مجال التخفيف من الكوارث ؛

٧ - تكرر نداءاتها إلى المجتمع الدولي ، وبخاصة إلى البلدان المانحة ، لتقديم تمويل واف بالغرض ، بما في ذلك تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثنائي ، من أجل تنفيذ أنشطة العقد ؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن أنشطة العقد .

الجلسة العامة ٧٧

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٥٠/٤٦ - تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٩٠/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٩٠ المؤرخ في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وتحيط علماً

(٢٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٦ (هـ) .